

أبو يوسف وكتاب الخراج

لعماد الدين محمد بن محمد بن عيسى

مدرس بكلية دار العلوم

بجامعة فؤاد الأول

- ٢ -

كتاب الخراج

هو الأثر العلى الوحيد الذى بقى من مؤلفات هذا العالم الجليل ، وأنهم
ليذكرون له مؤلفات أخرى ، فى الفقه وأصول الفقه ، أورد أسماءها ابن
النديم ، ولكنها لم تصل إلينا ، أما آراؤه فى المسائل الدينية ، فقد نقلها عنه
تلاميذه ولا سيما محمد بن الحسن الشيبانى فيما ألفه من كتب .

وكتاب الخراج الذى بين أيدينا أثر جليل ، يدل على ما كان لهذا العالم
من طول باع ، وسعة اطلاع ، وحسن تصريف للأموال وعمق ونفاذ
يستبطن بهما حكمه التشريعى حتى يصل إلى ما يراه الرأى القائب السديد .

ولقد أثر هذا الكتاب أثرا عميقا فى نفسى ، إذ رأيت فيه صورة الرجل
الهادى ، والمصلح الواسع الفكر والفقيه المستنير ، وهو إلى جانب ذلك
كلمة معتز بعلمه ، واثق من أن حقه أن يبين للناس الحق والصواب ، ومن
حقه عليهم أن يصغوا له ويطيعوا .

رأيت فى الكتاب صورة الرجل الصادق فى نصحه ، والذى لا يفضى
المين على عيب يراه ، بل هو صريح يذكر للرشد فى صراحة ما يراه من العيب
والتقصير فى دولته ، يقول له مرة ، وهذا الذى بلغنى أن ولاتك يفعلونه
ليس من الحكم والحدود فى شئ . ويقول مرة أخرى عند ذكر ما يجب أن

يقدمه بيت المال للمسجونين من الطعام والكسوة : إن هذا عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد أذنوا وأخطوا ، وقضى الله عليهم ما هم فيه ، فحبسوا ، يخرجون في السلاسل يتصدقون ، وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسرى المسلمين الذين في أيديهم ، فكيف ينبغي أن يفعل هذا بأهل الاسلام ، وإنما صار وإلى الخروج في السلاسل يتصدقون لما هم فيه من جهد الجوع ، وفي مواضع أخرى ينبئ بما يسمعه ويعلمه من أخبار الولاة ، فينتقد وينقد ، يقول للرشد منتقدا طول حبس المتهم بدون تحقيق في أمره : وإنما يسكن أهل الحبس لقلة النظر في أمرهم وإنما هو حبس وليس فيه نظر ، فولاتك جميعا في النظر في أمر أهل الحبس في كل يوم ، فمن كان عليه أدب وأدب وأطلق ، ومن لم تكن له قضية خلى عنه كما بلغني أن ولاتك يضربون ، وإن رسول الله ﷺ قد نهى عن ضرب المصلين . وقد صب جام غضبه على المحسوبة ، وعدم التدقيق في اختيار العمال الصالحين ، يقول للرشد : إذا لم يكن (أى العامل) عدلا ثقة أميلا فلا يؤتمن على الأموال ، وإنى قد أراهم لا يحتاطون فيمن يولون الخراج ، إذا لزم الرجل منهم باب أحدهم أياما ولاه رقاب المسلمين وجباية خراجهم ، وإنه قد بلغني أنه قد يكون في حاشية العامل والوالى جماعة : منهم من لهم به حرمة ، ومنهم من له إليه وسيلة ، ليسوا بأبرار ولا صالحين ، يستعين بهم ، ويوجههم في أعماله ، يقتضى بذلك الذمات فلا يحفظون ما يولون بحفظه ، ولا يتصفون من يعاملون ، وإنما مذهبيهم أخذ شيء من الخراج أو من أموال الرعية ، ثم إنهم يأخذون ذلك فيما يبلغني بالفسف والظلم والتعدي ، ومن أجل هذا ألح أبو يوسف في كثير من فصوله في وجوب التدقيق في اختيار العامل ، علما منه بأن العبرة ليست في القانون وإنما في منفذ هذا القانون .

وفي الكتاب صورة كاملة للعامل والوالى الكاملين ، بل إن أبا يوسف لا يمكنني بكما لهما فقد تفرهما النفس الأمارة بالسوء ، فطلب إلى الرشد أن

تكون له عيون على عماله وولاته ، ينبئونه بكل انحراف يصدر منهم فيعاقبهم عليه أشد العقاب ويكون حراما استعمالهم بعد ، بل لا يكتفى أبو يوسف بذلك . بل يطلب من الرشيد أن يجلس للمظالم ، ويستمع إلى شكوى الشاكين من رعيته ، فيقول له : فلو تقربت إلى الله عز وجل يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيته في الشهر أو الشهرين مجلسا واحدا ، تسمع فيه من المظلوم وتتكبر على الظالم رجوت ألا تكون ممن احتجب عن حوائج رعيته ، ولعلك لا تجلس إلا مجلسا أو مجلسين حتى يصير ذلك في الأمصار والمدن ، فيخاف الظالم وقوفك على ظلمه فلا يجترئ على الظلم ، ويأمل الضعيف المقهور جلوسك وفطرك في أمره ، فيقوى قلبه ويكثر دعاؤه . . . مع أنه متى علم العمال والولاة أنك تجلس للنظر في أمور الناس يوما في السنة ، ليس يوما في الشهر تناهوا بإذن الله عن الظلم وأنصفوا من أنفسهم .

كما رأيت في هذا الكتاب صورة صادقة للقاضي الرقيق بالرعية المفضل للعفو على الانتقام ، يقول : فلا يضرب رجل في ذراهم خراج ، ولا يقام على رجله ، فإنه بلغني أنهم يقيمون أهل الخراج في الشمس ، ويضربونهم بالضرب الشديد ويلقون عليهم الجرار ، ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة ، وهذا عظيم عند الله شنيع في الاسلام . كما أوصى أن يعامل أهل الذمة المعاملة الكريمة ، وعنده أن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة ، هذا مع عدم الإخلال بالحزم في توقيع العقوبة إذا فرضت ، وعدم محاباة أحد من حدود الله ، وعدم الاصغاء إلى شفيع فيه .

وبعد فموضوع هذا الكتاب ؟ وما الحطة التي انتجها صاحبه في تأليفه ؟ وما رأينا في هذه الحطة ؟ وما أسلوب الكتاب ولغته ؟ وهل لهذا الكتاب أهمية في عصرنا الحاضر ؟ وهل يدل الكتاب على أن أبا يوسف مجتهد مطلق ؟ أسئلة نجيب عنها لتتضح للكتاب صورته صادقة وتزنه ميزان عادل .

موضوع الكتاب

أما موضوع الكتاب الأساسي ، فهو بيان الأموال التي من حق الامام أخذها من رعيته ، ولما كانت هذه الرعية مختلفة : منها المسلم ومنها النصراني واليهودي ، ومنها المجوسى ، اختلفت الضريبة باختلاف هذه الاصناف ، كما اختلفت باختلاف نوع الأرض ، فالمفتوح عنوة له حكم ، والمفتوح صلحا له حكم آخر ، وأرض العرب الخاص لها حكمها الخاص بها ، ولقد قصر حديثه على قسم المملكة الشرقى ، فتحدث عن الضرائب التي تفرض على بلاد العرب والشام والجزيرة والسواد والبصرة وخراسان ولم يتحدث عن القسم الغربى للملكة من مصر إلى المحيط الأطلسى. ولعل الضرائب على هذه البلاد كانت مقررة مفروغا منها ، فلم يحتاج أبو يوسف إلى الحديث عنها ومن موضوع الكتاب أيضا الزكاة التي يأخذها الامام من الرعية وبعض التصرفات المالية التي يقوم بها الامام من البيع والاقطاع والتأجير في أملاك الدولة ثم بيان أين تنفق أصول الضرائب والزكاة .

وهذا هو موضوع الكتاب الاساسى ، ولعل كلمة الخراج التي وضعت عنوانا لهذا الكتاب يراد بها ما نطلق عليه اليوم إيراد الدولة ، أو لعله سماه الخراج من إطلاق الخاص على العالم ، إذا الخراج هو ما يأخذه الامام من العجم الذين غلبهم الاسلام ، وترك أرضهم في أيديهم ، ولكن الكتاب لم يقتصر على ذلك ، بل تحدث عما يأخذه الامام من العجم والعرب مسلمين وغير مسلمين وما يفرض على الارض والتجارة .

هذا - كما قلت - هو الموضوع الأساسي للكتاب ، ولكن تبع هذا الموضوع موضوع آخر ، استغرق من المؤلف جهدا كبيرا ، ذلك انه بينما كان يتحدث عن أن بيت المال يجب أن ينفق منه على المحبوسين انتقل إلى بيان العقوبات التي توقع على هؤلاء المحبوسين فأفاض في بيان الحدود ، وأنواعها ، وكيف ، وأين ، ومتى توقع ؟

ولما كان من الضرائب التي تجبي ضريبة الجزية ، تحدث أبو يوسف عن لباس أهل الذمة ، وزبيهم ، وكبنائسهم ، ويصهم ، وصلبانهم ، وعن المجوس وعبدة الأوثان وأهل الردة وحكم المرتد عن الاسلام ، ومن من بمسالح المسلمين من أهل الحرب - والجواسيس وقتال أهل الشرك ، وكيف يدعون إلى الاسلام .

وفي الكتاب فصل تاريخي يحصن يذكر فيه أبو يوسف ما كان عمر فرضه لأصحاب رسول الله ، وليس لهذا الفصل من أثر عملي في عهد الرشيد وفيه فصول تاريخية لها أثر عملي تحدث فيها عن فتح الشام والعراق وخراسان ، لأنه يترتب على هذا الفتح مقدار الضريبة المفروضة على الأرض ؛ وتحدث فيها أيضا عما للذميين من حقوق صولحوا عليها وفي هذه الفصول تبدو ثقافة أبو يوسف التاريخية التي تحدثنا عنها ولم آخذ على أبو يوسف في تلك فصول إلا قصتين رواهما لا أدري كيف اتسع عقله لاستساغتهما أما الأولى فذلك التي يتحدث فيها عن فتح الحيرة قال أبو يوسف : فزل إليه (أي إلى خالد بن الوليد) عبد المسيح ابن حيان بن بقله ، وخرج إليه إياس بن قبيصة الطائي وكان وإلى الحيرة من قبل كسرى فأقوا ، خالدا فقال لهم : أدعوكم إلى الله ، وإلى الاسلام ، فإن أنتم فعلتم فلكم مالمسلمين ، وعليكم ماعليهم ، وإن أبيتم فاعطوا الجزية ، فإن أبيتم فقد أتيتكم بقوم أحرص على الموت منكم على الحياة ، قال . وفي يد ابن بقله السم ، قال : فقال له خالد : ما هذا ؟ قال : هذا السم ، فإن أنت أعطيتني ماأريده ، وإلا شربته فلا أرجع إلى قومي بما لا يحبون ، قال : فآخذه خالد من يده ، وقال باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء ، في الأرض ولا في السماء ، ثم ابتلعه ، قال : فرجع إلى قومه ، وقال لهم . جئتكم من عند قوم لا يعمل فيهم السم .

هذه قصة ظاهرة البطلان ، وهي خرافية ، فليس خالد من البلاسة بهذا الحد ، ولا نجد في الكتاب الذي كتب بين خالد وإياس .

ذكرى لابن بكيلة.

والقصة الثانية يرويها حين ذكر أن المجوس يدفعون الجزية ، وليسوا بأهل كتاب ، قال : حدثنا قطرب بن خليفة أن فروة بن نوفل الأشجعي ، قال : إن هذا الأمر عظيم يؤخذ من المجوس الجزية ، وليسوا بأهل كتاب ، قال فقام إليه المستورد بن الأخنف ، فقال : طعنت على رسول الله ﷺ ، فقتلوا قتلة قتلك والله . وقال : قد أخذ رسول الله ﷺ من مجوس أهل هجر الجزية ، قال : فارتفعنا إلى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، فقال : سأحدثكم بحديث رضيانه جميعا عن المجوس : إن المجوس كانوا أمة لهم كتاب يقرءونه . وأن منكم لهم شرب حتى سكر ، فأخذ بيد أخته ، فأخرجها من القرية ، واتبعه أربعة رهط ، فوقع عليها وهم ينظرون إليه ، فلما أفق من سكره ، قالت له أخته إنك صنعت كذا وكذا ، وفلان وفلان وفلان ينظرون إليك . فقال : ما علمت بذلك ، فقالت : فإنك مقتول ولا نجا لك إلا أن تطيعني ، قال فأتى أطيعك ، قالت : فاجعل هذا ديننا ، وقل هذا دين آدم وقل : حواء من آدم ، وادع الناس إليه ، واعرضهم على السيف ، فمن تابعك فدهه ، ومن أبى فاقتله ، ففعل فلم يتابعه أحد ، فقتلهم يومئذ حتى الليل ، فقالت له : إني أرى الناس قد اجترأوا على السيف ، وهم على النار لئلا يسمع ، فأوقد لهم نارا ثم اعرضهم عليها ففعل فهاب الناس النار فتابعوه ، قال علي ابن أبي طالب رضي الله تعالى عنه : فأخذ رسول الله ﷺ الخراج لأجل كتابهم ، وحرم منا كحتمهم وذبايحهم لشرهم .

هذه قصة واضحة البطلان كذلك ، وقد تكون فكرتها الأساسية من أن للشركيين في أول أمرهم كتابات صحيحة ، ولكن القصة على هذه الصورة مما لا يقبله العقل ، ولعل هذا كان من الأسباب التي جعلت بعض العلماء لا يروون عنه ولا يثقون بحديثه .

تحميل الكتاب :

بدأ أبو يوسف كتابه بمقدمة هي رسالة موجهة إلى أمير المؤمنين هرون الرشيد ، صدرها بالدعاء له ، وذكر فيها أنه قام بالتأليف ، لإجابة لرغبة الأمير الذي سأله وضع كتاب جامع في الخراج ، ووجه بعدئذ خطابه إلى الرشيد ينصحه في رفق ، ويذكره بواجبه نحو رعيته ، وقد أطل في هذا التذكير ، مصوراً يوم القيامة وما فيه ، وأنه قريب مهما بعد أجله ، ويقول في ذلك : إنما هو اختلاف الليل والنهار يلبان كل جديد ، ويقربان كل بعيد ، ويأتیان بكل موعود ويحزى الله كل نفس بما كسبت ، إن الله سريع الحساب ، فالله الله ، فإن البقاء قليل ، والخطب خطير ، والذنيا هائلة وهالك من فيها ، والآخرة هي دار القرار : فلاتن الله غداً وأنت سالك سبيل المعتدين فإن ديان يوم الدين إنما يدين العباد بأعمالهم ، ولا يدينهم بمنازلم . وانتهى من ذلك بأن أورد أحاديث عن الرسول يرغب بها الرشيد في عمل الخير ، ويحضه على أداء الواجب لنفسه ، ولرعيته ، حتى إذا أورد من ذلك ما شاء أن يورده عاد إلى سيرة السلف الصالح فروى من كلامهم وأعمالهم ما يجب أن يكون نموذجاً للامام العادل : نقل عن أبي بكر وروى عن عمر وعثمان وعلى ما يضح أن يتخذه الرشيد مثلاً له في معاملة رعيته ، وكانت سيرة عمر بن عبد العزيز وردا عافيا يستقي منه المثل والنماذج بما يدل على أن سيرة هذا الامام العادل كانت موضع إجلال أصدقائه وأعداء أسرته من العباسيين ، وكل ما أورده من تلك السيرة يرمى إلى أن الخليفة مسئول عن هذه الرعية التي وكل إليه أمرها ، وأن العناية بأمرها والسهرة على شئونها أفضل عند الله من الصلاة والصيام ، وأن الواجب على الخليفة ألا يقترب بمظاهر هذه الحياة ، بل يذكر أن الموت دائماً له بالمرصاد .

وقد كان أبو يوسف صريحاً حينما قدم كتابه إلى الرشيد ، فلم يلبس ثوب التواضع الوهمي ، ولكنه قدمه إليه بلغة الأستاذ المعلم الذي يلقي على تلميذه درساً ، ويطلبه بعد ذلك باستذكاره وحفظه : فهو يقول له مخاطباً بلهجة

الأفراد متجنباً ميم الجمع ، وضمير الغيبة معا : وقد كتبت لك ما أمرت به ، وشرحته لك ، وبينته ، وتفقهه ، وتدبره ، وردد قراءته حتى تحفظه .

ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى غرضه من الكتاب ، جاعلاً لكل موضوع فصلاً خاصاً به فلم يترك الموضوعات يختلط بعضها ببعض ، ويستطرد من موضوع إلى آخر ، كما كان يفعل بعض مؤلفي تلك العصور . غير أن لي نقداً على ترتيب فصوله ، فأرى أن بعض هذه الفصول كان من الواجب أن يتقدم على بعض ، إذ نراه قد تحدث مثلاً ، عن سواد العراق وكيف فتح وعن أرض الشام والجزيرة ، ثم أتى بفصل بين فيه كيف كان فرض عمر لأصحاب رسول الله ﷺ ، وكيف خالف أبا بكر في هذا الفرض ، ثم عاد إلى بيان ما ينبغي أن يعمل به في سواد العراق . وتحدث مرة أخرى عن حكم المرتدين إذا حاربوا ، وانتقل إلى فصول أخرى طويلة حتى إذا قارب الكتاب نهايته عاد فتحدث في فصل عن حكم المرتد في الإسلام ، وبعد أن تحدث طويلاً عن الأراضى التي يؤخذ منها الخراج والأراضى التي يؤخذ منها العشر ، عاد فتحدث في فصل عن سواد أرض العشر من أرض الخراج ، مع أن موضع هذا الفصل يجب أن يكون في أول الكتاب ، ولو شئت أن أمضى في نقد ترتيبه للفصول لطال لي القول ، ومن الممكن أننا إذا عدلنا ترتيب الفصول ، فقدمنا ما يستحق التقديم ، وأخرنا ما يستحق التأخر أسار الكتاب على نهج واضح من المنطق .

أما خطته في كل فصل تقريباً فإن يضع في رأس الفصل موضوعه ، على هيئة سؤال وجهه إليه الرشيد ، ثم يجيب عن هذا السؤال ثم يذكر الأدلة التي استقى منها هذا الجواب ؛ وقد يذكر المذاهب المختلفة عارضاً أدلتها مبدياً ما رآه هو أولى بالاتباع ، أو يخير الرشيد في اتباع أى الرايين شاء . والفصول كذلك ينقصها الترتيب الدقيق الذى تتطلبه من التأليف في عصورنا الحاضرة ، وبعض الفصول التاريخية معرض غير منتظم للروايات المختلفة .

لغة الكتاب

لغة ابن يوسف في الكتاب مختلفة ، فهو يتأق فيها حيناً فيرقى ، ويرتفع حين يريد التأثير في نفس سامعه ، ليعمل برأيه ، ولغته حينئذ لغة الأديب المتفنن يختار اللفظ الجيد والأسلوب القوي . اقرأ له مثل قوله : ورأيت أبق الله أمير المؤمنين أن يتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة ، فتوليهم الخراج ، ومن وليت منهم فليكن فقيها عالماً مشاور الأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ، ولا يخاف في الله لومة لائم ، ما حفظ من حق وما أدى من أمانة احتسب به الجنة ، وما عمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله فيها بعد الموت . يجوز شهادته إن شهد ، ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم ، فإنك إنما توليه جباية الأموال وأخذها من حلها ، وتجنب ما حرم منها يرفع من ذلك ما يشاء ، ويحتجن منه ما يشاء . وقد أسمعتم كثيراً من هذا اللغة الراقية في كثير من المواضع .

وهو عندما يبين الأحكام سهل واضح دقيق لا يتأق ولا يطيل ولا يوجز يقول في حد أرض الخراج وأرض العشر : كل أرض أسلم أهلها عليها ، وهي من أرض للعرب أو أرض العجم فهي لهم ، وهي أرض عشر وأيما دار من دور الأعاجم قد ظهر عليها الإمام وتركها في أيدي أهلها فهي أرض خراج ، وهكذا كانت السهولة ديدنه عند بيان الأحكام .

كما نجد بعض ألفاظ فارسية في كتابه مثل الرستاق ، ومعناه طرف الإقليم والبريدات وهي مفاصل الماء .

أهمية الكتاب

وللكتاب أهمية كبرى في عصرنا الحاضر ، لأنه يعطينا صورة عن الضرائب التي كانت تجب في ذلك الحين ، ويعطينا صورة صادقة أيضاً عن الضرائب التي كانت تجب في عصر النبي ، والخلفاء الراشدين ، وكيف كان أهل الذمة يعاملون في تلك العصور ، فقيمة الكتاب من هذه الناحية تاريخية

محضة لأن نظامنا في الضرائب لم يعد ذلك النظام القديم الذي يفرق بين المسلم وغيره ويفرق بين أنواع الأرضين ، كما اختلفت المعاملة ، وأصبح الجميع أمام القانون سواء .

وللكتاب أهمية أخرى ، تلك هي ما حواه من الكتب والرسائل التي تبودلت بين الخلفاء والولاة والعمال ، فهو معين لمادة أدبية قيمة ، تتصل بحماية الضرائب ومعاملة أهل الذمة .

والكتاب معين لا ينضب أيضا للأحاديث والآثار التي ترتبط بموضوع الكتاب الذي تحدثنا عنه سابقا .

هل أبو يوسف مجتهد مطالع؟

المجتهد المطلق هو ذلك العالم الذي يرجع إلى الأدلة الأصلية يقتبس منها أحكامه ، والمجتهد المقيد هو العالم الذي يرجع إلى إمامه ويحتج له ويوجه أدلته ، فمن أي النوعين كان أبو سيف ؟ إذا رجعنا إلى كتاب الخراج رأينا أبا يوسف يرجع إلى الأدلة الأصلية يأخذ منها ما يراه من الأحكام الشرعية فهو يذهب إلى القرآن وعمل الرسول وسنته وآثار السلف الصالح : يتخذ منها مصدر تشريعه ، ثم نراه يضع نفسه مع أبي حنيفة في منزلة واحدة ، ويذكر رأى أب حنيفة ويتبعه برأيه هو ، وكثيرا ما خالف رأى أب حنيفة ، وفي الكتاب نماذج كثيرة لتلك المخالفة ؛ قال أبو يوسف : وكان الفقيه المقدم أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول في تقسيم الغنيمة بين الفارس والراجل : للرجل سهم وللفرس سهم ، وقال : لا أفضل بهيمة على رجل مسلم ، ويحتج بما حدثناه عن ذكر بيان الحارث عن المنذر بن أبي حنيفة الهمداني أن عاملا لعمر بن الخطاب رضى الله عنه قسم في بعض الغنائم ، للفرس سهما ، وللرجل سهم ، فرفع ذلك إلى عمر رضى الله عنه ، فسلمه وأجازه ، فكان أبو حنيفة يأخذ بهذا الحديث ، ويجعل للفرس سهما ، وللرجل سهما ، وما جاء من الأحاديث والآثار أن للفرس سهمين وللرجل سهما أكثر من ذلك وأوثق .

والعامة عليه ، ليس هذا على وجه التفضيل ، ولو كان على وجه التفضيل ما كان ينبغي أن يكون للفرس سهم وللرجل سهم ، لأنه قد سوى بهيمة برجل مسلم إنما هذا على أن يكون عدة الرجل أكثر من عدة الآخر ، وليرغب الناس في ارتباط الخيل في سبيل الله ، ألا ترى أن سهم الفرس إنما يرد على صاحب الفرس ، فإنه يكون للفرس دونه . ويقول في موضع آخر مخالفا لاستاذيه : أني حنيفة وابن أبي ليلى : وسألت يا أمير المؤمنين عما يخرج من البحر من الخلية وعبر ، فإن فيما يخرج من البحر من الخلية والعنبر الخمس ، فأما غيرها فلا شيء فيه ، وقد كان أبو حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله يقولان . ليس في شيء من ذلك شيء ، لأنه بمنزلة السمك ، وأما أنا فإن أرى في ذلك الخمس وأربعة أحماسه لمن أخرجه لانا قد رويانا فيه حديثا عن عمر رضي الله عنه ، ووافقه عليه عبد الله بن عباس فاتبعنا الأثر ، ولم نر خلافا .

ويقول في موضع آخر . فكان قول الحسن وعطاء أحسن عندي من قول أبي حنيفة ، وفي موضع آخر يقول : هذا لا يجوز في قول أبي حنيفة وقولي . وكل ما في للكتاب ينطق باعتهاد أبي يوسف بنفسه واستقلاله برأيه وكانت الأدلة التي يعود إليها هي القرآن الكريم وحديث الرسول وفعله والآثار المروية ، ولا سيما عن عمر . فقد كان معجبا به أيما إعجاب ، وفي بعض الأحيان كان يخالفه في فعله لا في جوهر فكرته ، والكتاب ينطق بأن أبا يوسف كان يتخذ كل ما ذكرناه وردا يستنبط منه أحكامه . أما شهرته بالقول بالرأي فنعناها — على ما أرى — أنه كان يفهم روح الأثر فيعمل بمقتضاه ، ولم يكن معناه أنه كان يرجع إلى رأيه قبل أن يرجع إلى الحديث والآثر .

وبرغم اعتداد أبي يوسف بآرائه اعترف بأن ما أشكل عليه اتخذ إمامه فيه أبا حنيفة ، وهكذا نستطيع أن نقول إن أبا يوسف مجتهد مطلق في غير ما رآه مشكلا ، أما في المشكل فهو مقلد لأبي حنيفة . رحم الله هذا الامام الجليل .

مراجع البحث .

- ١ - وفیات الاميان .
- ٢ - تاريخ القضاء في الاسلام .
- ٣ - تاريخ القضاء في الاسلام .
- ٤ - كتاب الاغانى .
- ٥ - كتاب الحراج .
- ٦ - حضارة الاسلام في دار السلام .
- ٧ - تاريخ بغداد .
- ٨ - الفهرست لابن النديم .